مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: الأوضاع الاقتصادية في باكستان (1947 - 1971م)
اسم الكاتب: رشا خزاعي الحلبي، أ.د. حكمات العبد الرّحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2755
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
147 (2)- 2023: 127-112

Damascus University Journal of Historical Studies
147 (2) - 2023 : 127-112

الأوضاع الاقتصاديّة في باكستان (1947 - 1971م)

رشا خزاعي الحلبي[1] ، أ.د. حكمات العبد الرَّحمن[2]

[1] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) قسم التاريخ – كلية الآداب، جامعة دمشق.
[2] أستاذ دكتور، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص

يسعى البحث لإلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية في باكستان (1947–1971) باعتبارها واحدة من الدوّل المهمّة التي ظهرت في شبه القارة الهنديّة، واستطاعت تحقيق تقدماً اقتصادياً كبيراً، حيث تعد دراسة الاقتصاد من الدراسات المهمة المستوجبة للبحث. ومن هنا جاءت أسباب اختيار البحث، الذي هدف إلى دراسة الأوضاع الاقتصاديّة لباكستان، والتعرف إلى المشكلات التي واجهتها في مختلف النواحي، ومعرفة الخطوات التي اتخذتها الحكومة الباكسّتانية من أجل النهوض باقتصادها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد. تألف البحث من مقدمة وثلاثة محاور، تضمن المحور الأول: الأوضاع الاقتصادية قبل 1947م، أما الثاني: تحدثَ عن المشكلات الاقتصاديّة التي واجهتها باكستان، وتناول المحور الثالث: النواحي الاقتصادية في البلاد، من زراعة وصناعة وتجارة وأهم الإجراءات التي قامت بها الدوّلة للنهوض باقتصادها. اتبع البحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلّي؛ وذلكَ بجمع المادّة العلميّة من مختلف المصادّر والمراجع، ثم تحليلها للوصول إلى وصف علمي تاريخي للأوضاع الاقتصادية استناداً للمعلومات المتوافرة في هذه المصادر والمراجع، أما الإطار الزماني للدراسة فقد تم اختياره من ظهور باكستان 1947م، حتى انفصال الجزء الشرقي عنه وتأسيّس بنغلادش عليه 1971م؛ ذلكَ لما لهذه المدة من الدراسة من أهميّة في شبه القارة الهنديّة، فقد شهدت انسحاب بريطانيا من شبه القارة الهندية واستقلال الهند وظهور باكستان بجانبها كدولة مستقلة.

الكلمات المفتاحية: باكستان، فرق تسد، شركة الهند الشرقية البريطانية.

تاريخ الايداع: 2022/6/13
تاريخ القبول :2022/7/31

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7478 (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

Economics Situation in Pakistan

Rasha alhalapy[1], Prof. Hikmat Alabdurahman[2]

[1] Post graduate student (PhD), Department of History, Faculty of arts and humanities, University of Damascus.
[2] Department of History, Faculty of arts and humanities, University of Damascus**.**

Abstract

The research seeks to shed light on the economic situations in Pakistan (1947-1971) as one of the most important nations that has emerged in the Indian subcontinent, and has been able to achieve economic progress where economics considers an important research study. Hence the reasons for choosing the research, which was aimed at studying the economic conditions of Pakistan, and to identify the problems it has faced in various respects and to know the steps taken by the Pakistani government to improve its economy and achieve economic stability in the country. The research consists of an introduction and three interlocutors economic conditions before 1947, the second one: talks about the economic problems that Pakistan faced, and the third one focuses on the economic aspects of the country, namely, agriculture, industry, trade and the most important actions taken by the state to improve the quality of life. The researcher followed the analytical descriptive historical approach By collecting the scientific material from various sources and references, then analyzing them to reach a scientific description of economic conditions based on the information available in these sources and references, but the time frame for the study was chosen from the emergence of Pakistan 1947, until the separation of the eastern division of Pakistan and the establishment of Bangladesh in 1971, because of the importance of this period of study in the Indian subcontinent, it has witnessed the withdrawal of Britain from the Indian subcontinent, the independence of India and the emergence of Pakistan as a nation.

Received:2022/6/13
Accepted:2022/7/31

Keywords: Pakistan, Divide-and-rule, The British Eastern Indian company.

Copyright: Damascus University-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة:

عانت باكستان في بداية نشأتها في العام 1947 من أوضاع اقتصادية متردية، فقد كان الاقتصاد الباكستاني بداية ضعيفاً يعاني عدم الاستقرار، ويواجه مشاكل عدة، وهذا ما فرض على الحكومة العمل لمواجهتها، فكل المؤشرات الاقتصادية كانت سيئة وتشير إلى أن الأوضاع متردية ومتخلفة، على الرغم من أن باكستان تمتلك مقومات عديدة لتحقيق النهضة الاقتصادية، لاسيما الموقع الاستراتيجي والأراضي الزراعية وشبكة قنوات الري والمناخ المعتدل، وقد كان على الحكومة الباكستانية أن تعمل على توظيف هذه الإمكانات والموارد الاقتصادية بما يعود بالفائدة والمنفعة على الاقتصاد، لا سيما أن المقوّم الأساس لنهضة أي دولة ونجاحها هو الاقتصاد، حيث سعت منذ ظهورها للنهوض بالمرافق العامة، وتحسين أوضاع البلاد الاقتصادية، بهدف تحقيق قاعدة اقتصادية متينة ومستوى معيشة جيد لشعبها.

إشكالية البحث:

على الرغم من حداثة قيام دولة باكستان وانفصالها عن الهند 1947، وما رافقها من مشاكل عديدة بفعل قرار التقسيم، ووقوعها في قسم أقل تطوراً من نواحٍ عديدة مقارنة مع القسم الآخر الذي يشكل دولة الهند، إلا أن باكستان قامت بتحقيق نهضة اقتصادية شاملة في البلاد بفعل دوافع عديدة، جعلتها تعمل على نهوض اقتصادها وتحسين مستواها، بعد إدراكها أهمية الاقتصاد لنجاحها ورغبتها في أن تكون من الدول المتقدمة تمتلك قاعدة اقتصادية متينة، وهو بالتالي ما استطاعت إلى حد ما تحقيقه في بلادها.

أسباب اختيار البحث:

كانت باكستان عند ظهورها تعيش وضعاً اقتصادياً متردياً، وقد واجهت الحكومة الباكستانية العديد من العقبات الاقتصادية في مختلف النواحي (صناعة، زراعة، تجارة)، فمن هنا جاءت أسباب اختيار البحث لمعالجة الأوضاع الاقتصاديّة لواحدة من أهم الدول في شبه القارة الهندية.

أهمية البحث:

يعد الاقتصاد في أي دولة عمودها الفقري وأساس نجاحها، ومن الموضوعات التي تستوجب البحث فيها، وباكستان دولة حديثة العهد، لذا كان من المهم الوقوف على أحوالها الاقتصادية، ومعرفة أهم مشكلاتها وإنجازاتها الاقتصاديّة في هذه المرحلة، وكيف استطاعت الدولة الناشئة حديثاً التغلب على مشاكلها الاقتصادية وتحسين أوضاعها.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- التعرف إلى الأوضاع الزراعية وتحديد أهم محاصيلها الزراعية.
- التعرف إلى الأوضاع الصناعية وأهم صناعاتها.
- التعرف إلى الأوضاع التجاريّة.
- تحديد أهم المشكلات الاقتصاديّة التي واجهتها.
- تحديد أهم الخطوات التي قامت بها الحكومة الباكستانية للنهوض باقتصادها وتحقيق نهضتها الصناعية واستقرارها الاقتصادي.

المصطلحات:

باكستان: دولة إسلامية تقع في الجزء الغربي من شبه القارة الهندية يحدها إيران غرباً، أفغانستان والصين شمالاً، والهند شرقاً، ظهرت في العام 1947م، عاصمتها إسلام آباد، تتكون من جزء غربي وجزء شرقي.

فرّق تسد: هو مصطلح سياسي عسكري اقتصادي، بمعنى العمل على تفريق قوة الخصم لأجزاء حتى تصبح متنافرة وغير متحدة مما يسهل التعامل معها.

شركة الهند الشرقية البريطانية: شركة انجليزية تأسست في العام 1600م بأمر من الملكة إليزابيث للمتاجرة مع جزر الهند الشرقية، وانتهى بها الأمر للتمهيد للدخول البريطاني لشبه القارة الهندية وبسط نفوذه فيها، تم حلها في العام 1858م.

Pakistan: An Islamic state that emerged in the year 1974, it rises in the western part of the Indian subcontinent. Its neighbors are Iran to the west, Afghanistan and China to the north and India to the east. with its capital, Islamabad, consisting of west erne and eastern parts.

Divide and Rule: It is a political, military, and economic term meaning working to divide the opponent's power into pieces until it becomes discordant and not united, which facilitates dealing with it.

The British Eastern India Company: An English company founded in the year 1600 by order of Queen Elizabeth to trade with the East Indies, and it ended up paving the way for the British entry into the Indian subcontinent and extending its influence in it. It was finally dissolved in the year 1858.

أولاً: أوضاع شبه القارة الهندية قبل العام 1947م:

كانت شبه القارة الهنديّة محط أنظار الأوربيين وأطماعهم، فقد كانَ البرتغاليون أول من دخلها تلاهم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز، وذلك بعد حركة الكشوف الجغرافيّة التي قاموا بها، والتي مكنتهم من معرفة حجم الثروات التي تمتلكها القارة الهنديّة، ثم تمكن الإنجليز من بسط نفوذهم على شبه القارة الهنديّة، من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية 1600–1858م، حيث استطاعت تأسيس إمبراطوريّة قويّة فيها[1].

فمنذ دخول شركة الهند الشرقية البريطانية لشبه القارة الهنديّة كشفوا عن أطماعهم الاستعمارية، وعملوا على نهب ثرواتها، وجعلها مكاناً لاستهلاك سلعهم وسوقاً لتصريف منتوجاتهم، بعد تكوينهم جيشاً يحمي ممتلكاتهم في الهند، وذلك بسبب السياسة الإنجليزيّة التي جعلت من شبه القارة الهندية مصدراً لبعض المواد الأولية التي تحتاجها مصانعها من جهة، ومن جهة أخرى سوقاً لتصريف منتجات مصانعها[2].

ذهبت بريطانيا لإتباع سياسة "فرق تسد" بين المسلميّن والهندوس، من خلال إقصاء المسلمين مقابل التعامل مع الهندوس، بعد أن رأت أن التفريق بين هذه العناصر مهم لتحقيق سياستها وحتى يتسنى لها إبعاد المسلمين عن سياستها الاستعماريّة[3]، لذلك لجأت إلى إبعاد المسلمين عن الوظائف الحكوميّة، وإعطاءها للهندوس والاعتماد عليهم في مؤسسّات الدوّلة، ومنح أراضي المسلمين للهندوس للعمل فيها، بهدف خلق فئة من كبار الملاك الهندوس، لتكون مصالحهم مرتبطة بمصالح الانجليز، مما أدى لانتشار الفقر والبطالة في صفوف المسلميّن بسبب عدم تمكنهم من ممارسة أنشطتهم الاقتصاديّة وحرمانهم منها.

---

[1] الموسوي، 2018، ص: 100.

[2] محافظة، 2009، ص: 64.

[3] حندقها، 2003، ص: 12.

كذلك عملت انجلترا على السماح للهندوس النيل من المسلمين، وطمس هويتهم، وثقافياً اتجهت للاعتماد على اللغة الإنجليزية كلغة أساسية للتعليم، مقابل تهميش لغة المسلمين (الأوردية)، ووضع مناهج دراسية تتفق والسياسة الاستعمارية الإنجليزيّة، وأغلقت الأماكن المخصصة لتعليم أبناء المسلمين واهتمت فقط بتعليم أبناء الهندوس، كما حاولت تحويل المسلمين عن دينهم مما أدى لارتفاع نسبة الأميّين في صفوف المسلمين وزيادة نسبة المتعلمين من الهندوس وظهور طبقة من المثقفين الهندوس المتمكنين من المساهمة في الدوائر الحكومية وإدارتها[1].

انعكست السياسة البريطانية الاستعمارية سلباً على المسلمين في مختلف المناحي، لا سيما اقتصادياً، فكانت أوضاعهم متردية، ومستوى معيشتهم متدنياً مقارنة بالهندوس، فانتشرت البطالة في صفوفهم، وقد كانوا على دراية بالسياسة الانجليزية تلك مما دفعهم للعمل على المطالبة بالاستقلال عن الهند وتأسيس وطن مستقل لهم. وقد تحقق لهم ما أرادوا بظهور دولة باكستان بقيادة محمد علي جناح 1947م[2]، إلاّ أن هذه الدوّلة الجديدة واجهت العديد من المشاكل السياسية والاقتصاديّة عند ظهورها مما حمل على عاتقها التصدي لها ومواجهتها. وقد كان ظهور باكستان جزءاً من المخطط البريطاني بهدف تجزئة المنطقة إلى دول ليس لها مقومات، حيث وجدت بريطانيا في عملية التقسيم حاجزاً لمنع قيام دولة الهند الكبرى، وحتى يتسنى لها تنفيذ السياسة الاستعمارية البريطانية، كما كانت تريد بقيام باكستان العمل على حصر المد الإسلامي في دولة واحدة وإضعاف المسلمين وجعل دولة هندوسية في مواجهة دولة إسلامية، وهو ما يحقق أهدافها ومصالحها في المنطقة[3].

ثانياً: المشكلات السياسية والإدارية:

واجهت باكستان الدوّلة الناشئة العديد من المشكلات والصعوبات على الصعيد السياسي والإداري كالمشاكل السياسية الدستورية، وقد تمثلت أبرز المشكلات السياسية في الآتي:

1- التفاوت بين إقليمي الدولة الشرقي والغربي:

شهدت باكستان بعد الاستقلال 1947 حالة من عدم الاستقرار السيّاسي، وذلك نتيجة للآثار التي تركتها عملية الاستقلال عن الهند، فقد واجهت الدوّلة الناشئة مشكلة انقسامها لجزأين غربي وشرقي وعدم اتحاد أرضها، بسبب وجود جزء من الأراضي الهندية بين هذين القسمين وهو ما خلق مشكلة عدم القدرة على الوصول لهذين القسمين إلا من خلال المرور بالهند، ولم تكن المشكلة في البعد بين هذين القسمين فقط[4]، إنما كان هناك تفاوت بين إقليمي الدولة الشرقي والغربي من حيث عدد السكان واللغة[5] والنشاط البشري ولم يكن يربطهم سوى الدين الإسلامي، حيث كان سكان الإقليم الغربي من

---

(1) الموسوي، 2018، ص: 100، 101، 108.

(2) محمد علي جناح: مؤسس باكستان، ولد عام 1876، ينتمي لأسرة عريقة، درس القانون وزاول مهنة المحاماة، وارتبط بحزب المؤتمر الهندي، توفي في العام 1948م.

محافظة، 2009، ص: 65-66.

(3) وزارة الثقافة والإرشاد، 1967، ص: 86.

(4) حمد أحمد، كيف حدث انفصال باكستان عن الهند وهل كان للأفضل أم للأسوأ، 2019م، 2022/2/11م. الرابط:

.https://www.ts3a.com

(5) اللغة: كان سكان القسم الشرقي يتكلمون اللغة البنغالية، وسكان القسم الغربي يتكلمون عدة لغات تبعاً لكل إقليم، واللغة الأوردو تجمع بينهم، وقد تم اتخاذها لغة رسمية للدوّلة، لكن أهل القسم الشرقي طالبوا بوضع لغتهم البنغالية لغة ثانية في الدولة وتم لهم ذلك.

قبائل البنجاب يعاملون بشكل أفضل من سكان الإقليم الشرقي من البنغاليين، وسكان القسم الشرقي يعملون في الزراعة بالأراضي التي لا يملكونها ومثقلون بالديون، وأهل القسم الغربي امتلكوا الأرض والصناعات القائمة في الجزء الشرقي[1].

وقد امتد القسم الشرقي من باكستان على مساحة أقل من الأرض مقارنة بالقسم الغربي، وعدد سكان أكبر مما جعله يعاني من الاكتظاظ السكاني، وحمل على عاتقه مسؤولية المساهمة الأكبر في العمل والإنتاج بسبب زيادة عدد سكانه ووفرة مياهه، والأهمية الإستراتيجية ووقوعه بقرب الصين وإيران وأفغانستان، وكان وجود الأغلبية المسلمة في باكستان الغربية جعل منها مركزاً للحكم، لا سيما أن أهلها يشكلون 80% من الجيش وأهل الشرق لا يشكلون إلا 1% منه، وبهذا كان التوتر والتفاوت بين القسمين الغربي والشرقي لا سيما أن التواصل بينهما لم يكن يسيراً[2].

2- اللجوء والهجرة:

خلقت الصدامات التي حدثت بين المسلمين والهندوس عند الاستقلال 1947م مشكلة اللاجئين، وما رافقها من زيادة عدد السكان وزيادة الحاجة إلى الغذاء، وقيام الحكومة بالعمل على توطينهم، وقد ظهرت هذه المشكلة في غرب باكستان أكثر من شرقها، حيث شكل اللاجئون من الهند 9,81% من سكان الغرب في العام 1951م، ولم تتمكن الدوّلة من حل هذه المشكلة ودمجهم في المجتمع الباكستاني، بسبب غياب السلطة الفاعلة وضعف اقتصادها، وتجلت صعوبة هذه المشكلة بعدم قدرة الدوّلة على تلبيّة احتياجات اللاجئين وإطعامهم، مما يعرقل قدرتها على النهوض باقتصادها خاصة وأن الأموال التي كان من المفترض أن تذهب لتنمية اقتصادها قد ذهبت لتلبية حاجات اللاجئين[3].

3- عدم وجود عناصر مؤهلة:

وكانت من المشاكل الرئيسية غياب القيادة الفاعلة للاستفادة من موقع وإمكانيات باكستان، والتي تتطلب منها وضع مواردها وبناء سياستها بما يحقق لها الفائدة والمنفعة وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع الدول المجاورة بما يحقق أهدافها ومصالحها، ويوفر البيئة المناسبة لنهضتها الاقتصادية.

انعكست هذه العقبات سلباً على الاستقرار الاقتصاديّ، فقد كان الاقتصاد الباكستاني ضعيفاً ومتخلفاً، والإنتاج بطيئاً في شتى المناحي، بسبب عدم وجود سياسة اقتصادية متينة تشرف على تنظيم القطاعات الاقتصادية، فكان متوسط دخل الفرد[4] لا يتجاوز 230,40 روبيّة[5] عند ظهور باكستان 1947م، إضافةً إلى ارتفاع الأسعار، التي كانت سبباً لتأخر الاقتصاد الباكستاني، وذلك بسبب الآثار التي ترتبت عليها ولا سيما عدم القدرة على مواكبة التطورات، لذا فقد كان على الدولة الناشئة حديثاً، العمل من أجل النهوض بهذا الاقتصاد ومواجهة المشاكل التي تعيق تقدمه، وقد تمكنت الحكومة الباكستانية من السير قُدماً والنهوض وساهمت في النهضة الاقتصادية للبلاد.

شاكر، 1997، ص: 253، 254.

[1] نصر الله، 1972، ص: 44.

[2] حمد، 2019م.

[3] علاي، 1963م، ص: 46، 48، 237.

[4] علاي، 1963، ص: 49، 222.

[5] كلمة أصلها مأخوذ من اللغة السنسكريتية، وهو يعني الفضة، وهي عملة نقدية تستخدم للتداول في الهند وسيرلانكا وباكستان. عطية الله، 1975، ص: 916.

ثالثاً: المشكلات والأوضاع الاقتصاديّة:

1- الزراعة:

أ- مشكلاتها وأوضاعها:

تعد باكستان دولةً زراعيةً، والزراعة أساساً لاقتصادها، حيث تشكل نسبة السكان العاملون فيها ثلثي القوى العاملة، وتساهم الزراعة بـ 40% من دخل البلاد، تعتمد على نظام الرّي وتتركز في السهول التي تنتج مختلف المحاصيل لكونها أراضٍ خصبة[1].

عند قيام باكستان عام 1947م كانت الزراعة تواجه مشكلات عدة فكانت ضعيفة نظامها شبه اقطاعي ويستحوذ عدد كبير من كبار الملاك في القسم الغربي على مساحات واسعة من الأراضي الأمر الذي حرم قسم كبير من الفلاحين هناك من امتلاكها، وفي القسم الشرقي يسيطر ملاك الأراضي على 80% من الأراضي، كما أن الدولة واجهت مشكلة في الأرض وتوزّع السكان عليها والقيام بعمليّة الإحصاء، لأن الأدوات التي تستخدم لإجراء عمليّة المسح قد تُركْت في الهند عند التقسيم[2]، وكان من المشاكل الرئيسية في الزراعة قلة الخبرة لدى الفلاحين في استخدام الأسمدة والآلات، وجهلهم بالطرائق الحديثة المستخدمة في الزراعة، وعدم توافر المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح لزراعة أرضه لا سيما البذار والآلات الحديثة، كما عانت الزراعة من مشاكل الجفاف والكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل التي تحدث وتؤثر سلباً على الزراعة والمحاصيل[3]، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، بسبب زيادة عدد السكان، ورغبة بعضهم في السكن قرب ضواحي المدن، مما يؤدي إلى فقدان الأرض الصالحة للزراعة والمنتجة للمحاصيل الزراعية[4].

كما عانت باكستان من مشكلة قلة الأمطار ومشكلة الرّي والمياه مع الهند، حيث عملت الهند على السيطرة على منشأة الإرواء في ماهوبور، ومنعت المياه عن مشاريع الرّي في باكستان، ومنعت تدفق مياه نهر السند لباكستان، وضغطت عليها للتخلي عن حقها في القنوات وإعطائها لها مقابل الحصول على المياه وقد كانت هذه المشكلة من المشاكل الجسيمة التي لها أثرها الكبير على الاقتصاد، لا سيما أن الزراعة العمود الفقري لاقتصاد باكستان كما أن هذه المشكلة كانت سبباً لتوتر العلاقة بين الهند وباكستان[5].

نتيجةً لهذا الوضع المتردي للزراعة ذهبت الحكومة الباكستانية لاتباع سيّاسة مدروسة لمعالجته، فبدأت من العام 1959م في محاولات الإصلاح الزراعي، التي كان هدفها إعطاء الأرض إلى المزارع الذي يقوم بالاهتمام بها وزراعتها، لكن هذا الإصلاح لم يعطِ أي فائدة للفلاح؛ لأنَّ الأراضي أعطيت كمنح أو تم بيعها، ثم قامت الحكومة باتباع إجراءات عدة لتسهيل عميلة الزراعة والنهوض بها، فقد عملت على استيراد الآلات الزراعية اللازمة، وأدخلت الأسمدة إلى البلاد، وأنشأت معاملاً خاصةً لإنتاجها، وأنشأت لجاناً خاصة لدراسة المشاريع الزراعيّة، وعملت على تعليم الفلاحين استخدام الآلات والأسمدة،

---

(1) ابراهيم، 1960، ص: 75.

(2) جبران 2012، ص: 97، 99.

(3) علاي، 1963، ص: 49.

(4) النعيمي، 2021، ص: 161.

(5) علاي، 1963، ص: 49.

من خلال الندوات والبحوث الزراعية، وإرسالهم إلى الخارج حتى يتعلموا أساليب الزراعة الحديثة والتدُّرب على الآلات بهدف توفير احتياجات السكان من الغذاء وصولاً إلى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي للبلاد[1]، كما عملت الحكومة على إصلاح نظام الري وذلك بإنشاء السدود والخزانات، للعمل على استخدام مياه الأنهار والاستفادة منها في عمليات الرّي[2].

عملت باكستان كذلك على حل مشكلة مياه نهر السند مع الهند بعقد اتفاقية مياه نهر السند في عام 1960م، التي نصت على حل مشكلة المياه بينهما وتوزيعها من خلال حصول باكستان على مياه أنهار السند وجناب وجيهلم، بينما الهند تحصل على أنهار رافي وبياس وستلج، مما ساعد على ارتفاع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة[3]، ونتيجةً لهذه السياسات الزراعية التي قامت بها باكستان ومواجهة العقبات انتعشت الزراعة وحققت تقدماً اقتصادياً كبيراً في الستينيات، ساعدها على توفير احتياجات سكانها وإنتاج محاصيلٍ استخدمت للتصدير، مما عاد بالنفع على الاقتصاد وارتفاع دخل البلاد.

الجدول (1): يوضح حجم الإنتاج الزراعي في باكستان 1960–1970 مقارنة بدول آسيوية أخرى[4]

الدولة	الإنتاج
باكستان	4.9
الهند	1.9
إندونيسيا	2.7
ماليزيا	–
الصين	1.6
كوريا	4.4

ب– أهم المحاصيل الزراعية:

الأرض الباكستانية أرض خصبة وغنية تنتج العديد من المحاصيل الزراعية، التي تعود بالفائدة على السكان كغذاء لهم وكمصدر للزرق ودخل البلاد ومن أشهر المحاصيّل:

1– **القطن:** يعد من المحاصيل الرئيسة في البلاد، يشكل 50% من صادراتها، يُزرع على مساحات كبيرة في السند والبنجاب وبلوشستان، وبسبب تعرضه للآفات والأمراض تراجع إنتاجه، مما دفع الحكومة للعمل على تحسين إنتاجه وحمايته؛ عبر رفع الضرائب عنه، وتشجيعها المزارعين على توسيع رقعة الزراعة لزيادة الإنتاج، وقد بلغ إنتاجه في العام 1963م 1,1 مليون طن، ارتفع بعدها أواخر الستينات إلى 214,0007 مليون طن[5]، ويصدر إلى الدول الصناعية الكبرى لاسيما بريطانيا التي تحتاجه كمادة خام لصناعاتها القطنية[6].

(1) أعظمي، 1966، ص: 231 – 296.

(2) الصعيدي، ص: 145.

(3) شاكر، 1997، ص: 136.

(4) Rashid, 1999, P.2.

(5) منظمة الأغذية والزراعة، 1995، حالة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص: 125.

(6) هيتي، 2005، ص: 176.

2- **القمح:** من المحاصيل الرئيسة لدخل الدولة، ويعدُّ غذاءً أساسياً للسكان. تتم زراعته في القسم الغربي من باكستان بسبب وفرت المياه والأمطار وذلكَ في حوض نهر السند وإقليم البنجاب، إنتاجه قدر بـ 4,1 م طن[1].

3- **الأرز:** من أهم المحاصيّل الزراعيّة، تنتشر زراعته في بيشاور قرب الحدوّد الأفغانية، وفي محافظة وزيرستان، وإقليمي بلوشستان وفرئتير، يعدُّ من أهم المحاصيل التي تدر ربحاً على باكستان، وتعمل الحكومة على تشجيع إنتاجه.

4- **قصب السكر:** من المحاصيل المهمة للدخل الباكستاني، تكثر زراعته في إقليم بلوشستان، ووزيرستان وإقليم السند على الجهة اليمنى لنهر السند[2].

5- **البقوليات:** تزرع في البنجاب على قلة المياه فيها، يأتي في مقدمتها الحمص والعدس الذي يدخل في تحضير العديّد من الوجبات الباكستانيّة، وتعرف البقول بانخفاض أسعارها[3].

6- **التبغ:** يعد من المحاصيل المهمة، تبلغ مساحة زراعته في باكستان 54626 هكتاراً، وقد بلغ إنتاجه 108000 طن، ويشكل قرابة 1,3 من الإنتاج العالمي.

7- **البذور الزيتيّة:** تزرع على نطاق واسع، بهدف الحصول على البذور؛ لاستخراج الزيوت منها، وأهمها: السمسم والكتان[4].

كما تتواجد زراعات عديدة في باكستان كالفواكه والأشجار المثمرة والذرة والشوفان والخردل والشاي والشعير[5]، وجميع هذه الزراعات كانت تعود بالفائدة على باكستان وتشكل مصدراً لدخلها، وغذاءً لسكانها، لاسيما أن الكثير منها يعدّ منتجاً أساسياً لعمليات التصدير التي تعمل على رفع المستوى الاقتصادي للبلاد، إلا أنَّ زراعتها كانت تتأثر في العديد من العوامل كالظروف الجويّة ونقص الأمطار ونقص الأسمدة اللازمة لها ونقص الآليات، أو تتأثر في عوامل سياسية وفي الاضطرابات التي تحصل في باكستان وانشغال الحكومة عن الاهتمام بها وتشجيع زراعتها.

ج- تربية الحيوان:

تلعب تربية الحيوان دوراً مهماً في الاقتصاد الباكستاني إلى جانب الزراعة، هناك العديد من القوى العاملة الباكستانية تعمل في هذه المهنة وتقوم برعي المواشي التي تعد من أهم الحيوانات في باكستان لا سيما الأغنام والماعز، إلاَّ إنَّ المواشي كانت ذات أنواع هزيلة، مما دفع الحكومة الباكستانية إلى وضع خطط عديدة وإنشاء مزارع بهدف تحسين نوعيتها للاستفادة من ألبانها ولحمها وصوفها في عملية التصدير[6]، كما انتشرت تربية الأبقار والجواميس للحصول على ألبانها كمصدر للغذاء والتصدير، وهناك حيوانات تستخدم في الزراعة والنقل كالإبل والحمير والخيول، تنتشر تربيتها شرق باكستان، إضافةً إلى تربية الطيور والدواجن على نطاق كبير.

---

(1) أبو العلا، 1986، ص: 221.

(2) سباهي، 1986، ص: 263، 264.

(3) منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018م، البقول بذور مغذية لمستقبل مستدام، منظمة الأغذية والزراعة، ص: 124.

(4) داوود، 2005، ص: 124.

(5) سباهي، 1986، 72.

(6) جمعية الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، 2016م، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 6، ص127.

وتنتشر تربية الأسماك وصيدها، لا سيما إنَّ باكستان تحتوي مصائداً كبيرةً، وتسهم هذه المهنة في جزء من صادرات الدولة ومن دخلها، وتعد غذاءً للسكان[1].

2- الصناعة:

أ- مشكلاتها وأوضاعها:

واجهت الصناعة مشاكلاً عديدة، إذ افتقدت البلاد إلى قاعدة صناعية ثابتة فلا يوجد بها صناعة أو بنية تحتية ولم يكن هناك تدفق صافي لرأس المال البشري لا سيما أن رواد الأعمال هاجروا إلى الهند[2]، فقد كانت تعاني نقصاً في معظم المواد الأولية والمصانع المهمة لعملية البناء، كما عانت من قلة الأشخاص ذوي الخبرة الكافية في الصناعة وفي العمل في الوزارات التابعة لها، وعدم توفر جميع المواد التي تستخدم في عمليات التصنيع والتي كانت تتطلب استيرادها من الخارج، وكانت حركة التجارة والتصدير بطيئة.

كما أن معدلات الادخار والاستثمار كانت ذات نسب منخفضة وكانت تعاني من عجز الميزان التجاري[3].

إلاَّ إنَّه ابتداءً من العام 1950، بدأت الصناعة بالنمو تدريجياً؛ بعد أن أدركت الحكومة الباكستانية أنَّ الزراعةَ وحدها لا تكفي لتحقيقَ مستوىً جيداً للمعيشة والنهوض باقتصادها؛ لذا لا بد من الاعتماد على الصناعة.

كانت الصناعة من المجالات المهمة التي عملت الحكومة الباكستانية على دراستها وتطويرها من خلال وضع سياسة مدروسة وذلك بوضع العديد من الخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من المساعدات الخارجية التي تتلقاها من المعونات وتوجيهها لصالح الاقتصاد الباكستاني[4].

والعمل على تهيئة جميع ظروف الإنتاج الصناعي عبر الاستفادة من مواردها المتوافرة واستخدامها بشكل جيد؛ وعملت على عقد المؤتمرات ووضع القوانين والتشريعات التي تحقق نهضةً صناعيةً جيدةً، حيث أصدرت قانون النهضة الصناعية 1949م من أجل تنمية الصناعات وكان الهدف منه منح قروض للصناعيين للمساهمة في إنشاء المصانع، كما عملت على إلغاء العديد من الضرائب وسمحت بدخول رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد، وأسست إدارةً للبحث العلمي الصناعي بهدف تقديم المساعدة للصناعيين، فكانت ترسل بعثات خارجية للتدرب في المجال الصناعي ونقلها إلى البلاد، كما شجعت المشاريع الصناعية التي تعتمد على المواد المتوافرة في البلاد، وأولت اهتمامها بمشاريع القوى المحركة وتوفيرها لإدارة المصانع، فاهتمت بإنتاج الفحم والزيت وساعدها في هذا وفرة الأنهار التي تساهم في إنتاج هذه القوى[5].

ومنذ بداية الستينيات ونتيجةً للاستقرار السياسي حصل تقدم في الإنتاج الصناعي بباكستان، بسبب تشجيعها الاقتصاد الرأسمالي السوقي، وقيامها بتخفيف الكثير من القيود المفروضة على الصناعة لا سيما إنَّ زيادةَ عدد السكان دفعت إلى إنتاج المزيد من الصناعات لتأمين متطلبات معيشتهم وقد بات في البلاد العديد من المصانع، فقد كان هناك للمنسوجات

---

(1) جمعية الدراسات الإسلامية، 1970م، تقويم العالم الإسلامي، جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة، ص: 342.

(2) Yasmeen, 2007, P.90.

(3) جبران، 2012، ص: 97، 99.

(4) Walter et al, 1970, P.32.

(5) جبران، 2012م، ص: 114 – 117.

وحدها 14 مصنعاً تنتج 250 ألفَ طنٍ من الأنسجة[1]، كما عملت على تسهيل وسائل الائتمان وإنشاء اتحاد لتنمية الصناعة ينظر في كيفية إنشاء مصانع بتمويل من الأفراد يتضمن مصانع للجوت والورق والعقاقير وغير ذلك من المنتجات[2]، كما عملت باكستان على تبني فكرة الاقتصاد الحر حيث استعانت بخبراء عملوا على تطبيق النموذج الرأسمالي الغربي ووضع الخطط الاقتصادية، وسمحت بالاستعانة بالقروض من الولايات المتحدة وساعد على تحسن الإنتاج[3].

كما عملت الحكومة كذلك على الاهتمام بالقطاع الصناعي في الجزء الشرقي من البلاد من خلال تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية فيه، وإعطاءه الأموال وتخفيف الضرائب عنه، مما عزز من النشاط الاقتصادي لهذا الجزء ومساهمته في اقتصاد البلاد[4].

استطاعت باكستان بفضل التسهيلات التي وضعتها لتطوير الصناعة تحقيق تقدم صناعي كبير والعمل على إنتاج مختلف أنواع الصناعات وتصديرها لجزءٍ منها للخارج مما عاد بالنفع على اقتصادها وعلى دخل البلاد.

الجدول(2): يوضح الخطط ونفقات التنمية في باكستان 1947–1970م[5]

الخطة	باكستان الشرقية	باكستان الغربية	نسبة حصة باكستان الشرقية
مرحلة قبل التخطيط 1947–1955	240	618	%28
الخطة الخمسية الأولى 1955–1960	336	722	%32
الخطة الخمسية الثانية 1960–1965	970	1860	%34
الخطة الخمسية الثالثة 1965–1970	1680	2610	%39
المجموع 1947–1970	**3266**	**5810**	**%35.7**

ب– أهم الصناعات الباكستانية:

1– **صناعة الجوت (القنب)**[6]: يعد من أهم الصناعات في باكستان، يعمل بها ثلاثين بالمئة من القوى العاملة، تنتشر صناعته في أنحاء باكستان، وتمتلك أربعة عشرة مصنعاً و7750 نولاً، تنتج حوالي 220 ألف طن؛ أيّ ما يعادل 200 مليون روبيّة[7].

(1) غرنفيل ج. أ. س، 2012م، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، ط1، المجلد الثالث، ص: 263.

(2) جبران، 2012م، ص: 114.

(3) فضلي، 2022، ص: 50.

(4) نصر الله، 1972، ص: 45.

(5) علاي، 1963، ص: 205.

(6) الجوت هو نبات من فئة الشجيريات، ينمو في المناطق الاستوائية والموسمية، يستخدم في صناعة القماش، يتألف من الخشبين والبكتين والسيللوز. الجوت، المعرفة، على الرابط: https://m.marefa.org

(7) الغرفة التجارية للقاهرة، 1965م، ص39.

2- **البترول ومنتجاته:** تمتلك باكستان ثروة كبيرة من البترول مما جعلها تتميز بالصناعات البترولية والمعدنية، حيث يتم جلب النفط من باكستان عن طريق الشركات الأمريكيّة والبريطانية، وقد وضعت الحكومة الباكستانية مقترحاتٍ عدةً لتطوير صناعة النفط، والعمل على إنشاء مصانع جديدة بهدف زيادة الإنتاج، كما كانت تمتلك شركة للنفط وأخرى للغاز[1].

3- **الجلود:** من أهم الصناعات الباكستانية، تتميز بأشكالها العديدة، فهناك حقائب نسائية ورجالية، وهناك أثاث مصنوع منها[2].

4- **صناعة الورق:** من أهم الصناعات بسبب وفرة المواد التي تدخل في صناعته، يُعد الورق الباكستاني ذو جودة عالية لذا يتم تصديره إلى الخارج، وقد اهتمت الحكومة بإنشاء مصانع مخصصة له، وأنشأت ثلاثة مصانع إحداها في كارنا قولى والآخر في روالبندي، وعُدَّت لاهور مركزاً لصناعة الورق[3]. ونشطت صناعة أقلام الحبر بأنواعه، كما صنعت الكرتون الذي كان مركزه منطقة لاهور[4].

5- **الصناعات النسيجيّة:** ازدهرت هذه الصناعة بسبب وفرة موادها الأولية ووفرة الأيدي العاملة بها، بدأت على شكل صناعات صغيرة تنتشر في القرية يعمل بها 80% من الأيدي العاملة وتنتج 40% من إنتاج البلاد، وأهمها النسيج والغزل وصناعة الأقمشة القطنية، وفي مقدمتها يأتي غزل القطن، وتحتل باكستان مكانة كبيرة محلياً في هذه الصناعة، كما تحتل المرتبة الأولى خارجياً في الصناعات اليدوية الباكستانية[5].

كما تنتشر في باكستان صناعة مواد البناء كالإسمنت وحديد البناء، والصناعات المعدنية كالحديد والصلب، وصناعة المواد الحافظة، وصناعة الزيوت وتعليب الأسماك، وحفظ الخضروات والفاكهة، وطحن الحبوب[6].

6- **الصناعة العسكرية:** بعد استقلال باكستان عملت على تدعيم قدراتها العسكرية، وقد دفعها لذلك دخولها ميدان الحرب مع الهند؛ لذلك سعت لإرساء دعائم صناعتها العسكريّة، عبر إقامة منشآت لتصنيع المعدات العسكرية، والعمل على تصنيع الأسلحة ذاتياً، وإبرام اتفاقيات عسكرية مع دول عدة، كما أنشأت مجمع الطيران الباكستاني، الذي يضم ثلاث أقسام وأنشأت قسماً للإنتاج الدفاعي[7].

الثروة المعدنية: تميزت باكستان بغناها بالمعادن والثروات الباطنية، فقد عملت الحكومة الباكستانية على الاهتمام بها وتنظيم أمورها؛ بإصدار العديد من القوانين كقانون المناجم وآبار البترول، وقانون إنتاج البترول، وامتياز المناجم، ودفعتها الحاجة للبترول في صناعاتها للبحث عن آبار تواجده، حيث عثرت على كميات كبيرة منه في روالبندي وجيلوم والبنجاب.

3- التجارة:

---

(1) مجلة النفط والتنمية، 2007م، دار الثورة للصحافة والنشر، المجلد1، العدد 8 – 12، ص: 111.

(2) حقي، 1973، ص: 352.

(3) جمعية الدراسات الإسلاميّة، 1970م، ص348.

(4) حقي، 1973م، ص: 353.

(5) سباهي، مرجع سابق، ص: 273.

(6) هيتي، 2005، ص: 178.

(7) صايغ، 1992، ص: 93 – 98.

اهتمت باكستان بالتجارة، واتبعت في تطويرها مجموعة من الإجراءات، فعملت على إعداد الكثير من المختصين وتأهيلهم للإشراف على العمليات التجاريّة، وألغت العديد من الضرائب كضريبة المبيعات عن الخضروات واللحوم والأقمشة والأحجار والأدويّة، واهتمت بالتجارة الخارجيّة[1]، لاسيما أنها تعد قطاعاً مهماً من الاقتصاد الباكستاني وتلعب دوراً استراتيجياً في تنمية الاقتصاد وتشغل نسبة من الناتج القومي للبلاد، ويتم بيع قرابة 10% من الناتج الوطني للخارج[2].

وأخذت البحث عن أسواقٍ لتصدير منتجاتها في الخارج، كما وقعت العديّد من الاتفاقيات التجاريّة من خلال إرسال بعثات إلى الخارج، واستقبال البعثات التي تأتي إليها، وأنشأت مجلساً لتجارتها الخارجية، وعملت على تثبيت اقتصادها من خلال زيادة حجم الصادرات من المواد الخام على الواردات، ونتيجةً لكل هذه الجهود عملت على تحقيق استقرار في ميزانها التجاري ونشطت حركة التصدير[3]، فكان من أهم الصادرات التجارية: القطن، الجوت، قصب السكر، الشّاي، القمح، الفواكه، المنسوجات وغيرها من المواد التي تنتجها باكستان[4]، أمّا وارداتها فتشمل: الأدوية والعقاقير والأخشاب والمطاط والكيماويات والآلات الصناعية[5]، أما الميزان التجاري فقد كان إلى حد ما رابحاً بسبب عمليات التصدير الواسعة التي قامت بها الحكومة الباكستانية والتي فاقت حجم الواردات وساهمت في استقراره.

الجدول (3): يوضح قيمة الصادرات والواردات الباكستانية لعام 1957م. [6]

الصادرات	القيمة	الورادات	القيمة
الجوت	782	الخضراوات	14
الجلود	40	سلع كهربائية	66
السمك	43	المركبات	114
الشاي	23	الحديد والصلب	224
الصوف الخام	103	الماكينات	318

الخاتمة:

من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية لباكستان، يتضح أنَّها كانت تعاني في البداية من تخلف اقتصادي رافقته مشاكلاً اقتصاديّة عدة، إلاّ إنَّ الدَّولة الناشئة حديثاً، تمكنت من النهوض باقتصادها وتحقيق نهضتها الاقتصاديّة، بعد إدراكها أن معظم مشاكلها سببها غياب الإدارة الحكيمة لاستثمار إمكانياتها، لذا عملت على مواجهة مشاكلها الاقتصاديّة، التي كانت ظاهرة منذ نشأتها، من خلال وضع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لديها في نطاق الاستخدام الفعلي الجاد، ففي الزراعة والصناعة، عملت على إدخال الوسائل والأساليب الحديثة للبلاد، وتدريب عمالها في الخارج على مختلف الوسائل اللازمة للنهوض بصناعاتها واقتصادّها، وطوّرت علاقاتها مع الدول المجاورة بما يحقق لها الفائدة الاقتصادية، كما واجهت مشكلة

(1) جبران، 2012، ص: 99.

(2) Pakistan planning board, 1957, P.176.

(3) جبران، 2012، ص: 99-101.

(4) سباهي، 1986، ص: 72.

(5) أعظمي، 1966، ص: 173.

(6) S. Steinberg, 2016, P.24.

المياه مع الهند بتقسيمها بينهما وإعطاء كل واحدة منهما عدد من الأنهار لاستثمارها، كما تغلبت على مشكلة اللاجئين عبر توزيع السكان على مختلف أقاليمها بهدف تحقيق التوازن بين عدد السكان، كما واجهت مشكلة التفاوت بين إقليميها الشرقي والغربي، من توجيه اهتمامها للجزء الشرَّقي، بإرساء الأسس الاقتصاديّة فيه، وإغداق الأموال عليه، وإعطائه ميزات أكثر من الإقليم الغربي، وإنشاء المشاريع فيه والاهتمام به أملاً في تحقيق التقدم والتوازن مع الجزء الغربي، وقد كان التقدم الذي وصل إليه الجزء الشرقي تقدم واضح إذا ما نظر إلى وضعه سابقاً.

تمكنت باكستان من تحقيق تقدم في شتى المناحي الاقتصاديّة، وإرساء الأسس الاقتصاديّة، الداعمة لاقتصادها ونهضتها الاقتصاديّة، يلاحظ هذا من ارتفاع إنتاجها ونسب استثماراتها عما كانت عليه قبل التقسيم حيث ارتفعت إلى 50%، إلا أن التساؤل يبقى هل كان الاقتصاد الباكستاني وطنياً أم مرتبطاً بالقوى الكبرى؟

إن باكستان لم تستطع التخلص من الدول الصناعية الغنية التي كانت تعمل على جعل الاقتصاد الباكستاني مرتبطاً باقتصادها من خلال الاستثمار في باكستان بأكبر نسبة ممكنة، لا سيما أن باكستان كانت تعتمد على هذه الدول لسد حاجاتها وترحب برأس المال الأجنبي وبالمساعدات الخارجية وهو ما جعل اقتصادها يرتبط باقتصاد هذه الدول، فقد كانت الدول الغربية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقديم المساعدات لباكستان كالقروض والمنح والاستثمار فيها ودعمها برأس المال الأجنبي، بهدف المساعدة في تحسين الاقتصاد الباكستاني، حيث كانت دولة حديثة العهد، ذلك بعد إدراك هذه الدول أهمية الموقع الجغرافي لباكستان وما يشكله من فرصة لتحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية وزيادة نفوذها الاقتصادي في باكستان، لذا اتبعت سياسة المساعدات الاقتصادية، وقد أشار الكاتب مصطفى حميداتو في كتابه العلاقات الباكستانية الأمريكية إلى المساعدات الأمريكية لباكستان، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً للمساعدات الخارجية يعمل على إعطاء الدول النامية والضعيفة اقتصادياً المعونات والمساعدات، حيث ذكر الكاتب أن حجم المساعدات الاقتصادية كان أعلى نسبة من المساعدات العسكرية، وقد كانت هناك برامج للمساعدات كصندوق الدعم الاقتصادي ومساعدات التنمية والمساعدات الغذائية[1]، إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن باكستان استطاعت في هذه المرحلة تحقيق تقدم اقتصادي لبناء اقتصادها.

[1] مصطفى، 2008، ص: 55.

المراجع References:

1. إبراهيم، محمد عبد الفتاح. (1960). **باكستان الحديثة**، جامعة كاليفورنيا، 111 صفحة.
2. أعظمي، محمد حسن. (1966). **حقائق عن باكستان**، الدار القومية، 319 صفحة.
3. أبو العلا، محمود طه. (1968). **جغرافية العالم الإسلامية**، دار المعارف، 510 صفحة.
4. الصعيدي، السيّد حامد. (). **الزراعة المستدامة للأراضي الجافة والمرويّة**، دار النشر للجامعات، 320 صفحة.
5. الموسوي، مهدي. (2018): **أبو الأعلى المودودي فكره السياسي وتجربته الاجتماعية**، مركز الحضارة، بيروت، الطبعة الأولى، 309 صفحة.
6. النعيمي، سعد الله نجم. (2021). **التربة السليمة وصحة الغذاء**، دار الكتب العلميّة، 632 صفحة.
7. جبران، فرج. (2012). **تعال معي إلى باكستان**، مؤسسّة هنداوي، مصر، 168 صفحة.
8. جمعية الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة. (2016). **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، المملكة العربية السعودية، المجلد 6.
9. جمعية الدراسات الإسلامية. (1970). **تقويم العالم الإسلامي**، جمعية الدراسات الإسلاميّة، القاهرة، 894 صفحة.
10. حقي، إحسان. (1973). **باكستان ماضيها وحاضرها**، دار النفائس، 391 صفحة.
11. حميداتو، مصطفى محمد. (2008). **العلاقات الباكستانية الأمريكية**، مطبعة الرمال، الجزائر، الطبعة الأولى، 225 صفحة.
12. حندقها، منى. (2003). **مآساة كشمير**، الدار الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 140 صفحة.
13. داود، حسن يوسف. (2005). **المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي**، دار المنهل، 365 صفحة.
14. سباهي، أنور الحميد العسكر. (1986). **الباكستان دولة الإسلام والمسلمين**، دار معارف إسلامي، 336 صفحة.
15. شاكر، محمود. (1997). **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
16. صايغ، يزيد. (1992). **الصناعة العسكرية العربيّة**، مركز دراسات الوحدة العربية، 427 صفحة.
17. عطية الله، أحمد. (1975). **دائرة المعارف الحديثة**، مكتبة الأنجلو المصرية، المجلد 2.
18. علاي، ستار جبار. (1963). **باكستان دراسة في نشأت الدولة وتطور التجربة الديمقراطية**، دار الجنان للنشر، 360 صفحة.
19. محافظة، علي. (2009). **شخصيات من التاريخ**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عما، الطبعة الأولى، 408 صفحات.

20. منظمة الأغذية والزراعة. (1995). حالة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
21. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البقول بذور مغذية لمستقبل مستدام، منظمة الأغذية والزراعة.
22. فضلي، نادية فاضل عباس. (2022). **العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي**، العربي للنشر، 256 صفحة.
23. نصر الله، محمد عزت. (1972). **الحرب الهندية الباكستانية من 3 – 17 ديسمبر 1971م**، دار الأمم، بيروت، الطبعة الأولى.
24. هيتي، صبري فارس. (2005). **العالم الإسلامي والمتغيرات الدّولية من وجهة النظر جيوبوليتيكية**، الوراق للنشر، 551 صفحة.
25. غرنفيل ج. أ. س، الموسوعة التاريخية العسكريّة الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، ط1، المجلد الثالث، 2012م، 342 صفحة.
26. الغرفة التجارية للقاهرة، مجلة الغرفة التجارية للقاهرة، 1962م، القاهرة: مصر.
27. مجلة النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، المجلد1، العدد 8 – 12، 2007م.
28. وزارة الثقافة والإرشاد، الأقلام، 1967، المجلد 3، الأعداد 8–12.
29. حمد أحمد، كيف حدث انفصال باكستان عن الهند، وهل كان للأفضل أم للأسوأ، 2019، على الرابط: https://www.ts3a.com تم الاطلاع عليه في 2022/2/11.
30. الجوت، المعرفة على الرابط: https://m.marefa.org **تم الاطلاع عليه في 2022/7/19.**
31. Faruqee Rashid. (1999). Strategic reforms for agricultural Growth in Pakistan, World bank publications, 153 p.
32. Falcon Walter P and Stern Joseph J. (1970). Growth and development in Pakistan 1955 – 1960, Center for international affairs.
33. Mohiuddin Yasmeen Niaz. (2007). Pakistan: A Global studies hand book, ABC – Cllo, 382 p.
34. S. Steinberg. (2016). The States man's year-Book: Statistical and historical annual of the states of the world the year 1960, springer, 1644 p.
35. Pakistan Planning Board. (1957). the first five-year plan, manager of publications, first volume, 658 p.